البيرقدار: المشتكين لم يسلكوا القانون

القضاء الأعلى يرد دعاوى "الاستبدال" ضد النجيفي

متابعة/ المدى

أعلن مجلس القضاء الأعلى، أمس الخميس، أن المحكمة الاتحادية العليا ردت ثلاث دعاوى مقامة ضد رئيس مجلس النواب العراقي، بشأن إبطال قراراته باستبدال نواب بآخرين، مؤكدا أن المدعين لم يسلكوا الطرق القانونية لتقديم دعاواهم.

وقال المتحدث باسم المجلس عبد الستار البيرقدار إن "المحكمة الاتحادية العليا ردت ثلاث دعاوى مقدمة ضد رئيس مجلس النواب أسامة النجيفي، لإبطال قرارات استبدال النواب بنواب آخرين"، مبينا أن "الدعاوى ردت لعدم توفر الشروط القانونية المنصوص عليها في الدستور العراقي".

وأضاف البيرقدار أن "على المدعين تقديم اعتراض إلى رئيس البرلمان بشأن استبدال النواب، ليرد رئيس المجلس بعدها بالسلب أو الإيجاب على تلك الاعتراضات خلال ثلاثين يوما"، مشيرا إلى أن "المدعين يمكنهم بعد ذلك تقديم الدعوى إلى المحكمة الاتحادية العليا".

وأوضح المتحدث باسم مجلس القضاء الأعلى أن "المدعين لم يسلكوا هذا الطريق وإنما أقاموا دعاواهم مباشرة أمام المحكمة الاتحادية العليا، وبهذا خالفوا نص المادة ٥٢/ ثانيا من الدستور العراقي، وعليه قررت المحكمة رد دعواهم".

وتنص المادة (٥٢) من الدستور على أن مجلس النواب يبت في صحة عضوية أعضائه خلال ثلاثين يوماً من تاريخ تسجيل الاعتراض، بأغلبية ثلثي أعضائه، كما يجوز الطعن في قرار المجلس أمام المحكمة الاتحادية العليا خلال ثلاثين يوماً من تاريخ صدوره.

وكانت المحكمة الاتحادية العليا تشكلت بتاريخ ١٨ كانون الثاني الحالي برئاسة القاضي مدحت المحمود وعضوية كل من القضاة فاروق ممد السامي وجعفر ناصر حسين وأكرم طه محمد وأكرم أحمد بابان ومحمد صائب النقشبندي وعبود صالح التميمي وميخائيل شمشون قس كوركيس وحسين أبو التمن، بصدد الرد على مذكرة رئيس مجلس النواب أسامة النجيفي بشأن الطعون المقدمة من قبل عدد من النواب أبرزهم المرشح من قائمة (وحدة العراق) عدنان الجبوري بعد استبدال وزير الدولة للشؤون الخارجية علي الصجري بالنائب ووزير الداخلية السابق جواد البولاني.

وردت المحكمة الاتحادية على مذكرة رئيس مجلس النواب بشأن الطعون المقدمة من قبل عدد من النواب المتعلقة بقرارات استبدال النواب الذين تسلموا مناصب في السلطة التنفيذية على وفق البند (٢) من المادة الثانية من قانون استبدال أعضاء مجلس النواب رقم (٦) لسنة ٢٠٠٦وتعديلاته، والمتعلقة بالكيفية الدستورية والقانونية لتعويض المقاعد الشاغرة لأعضاء مجلس النواب استناداً إلى الدستور والقوانين النافذة، مؤكدة في بيان لها أن ذلك يقع خارج اختصاصاتها الواردة في المادة (٩٣) من الدستور وان اختصاصاتها تنحصر في تفسير مواد الدستور وليس مواد القانون النافذ.

وتنص المادة الثالثة والتسعين من الدستور العراقي على أن اختصاصات المحكمة الاتحادية تتمثل بالرقابة على دستورية القوانين والأنظمة النافذة، وتفسير نصوص الدستور، والفصل في القضايا التي تنشأ عن تطبيق القوانين الاتحادية، والقرارات والأنظمة والتعليمات، والإجراءات الصادرة عن السلطة الاتحادية، والفصل في المنازعات التي تحصل بين الحكومة الاتحادية، وحكومات الأقاليم والمحافظات.

يذكر أن بعض المرشحين لانتخاب مجلس النواب للدورة الحالية (٢٠١٠-٢٠١٤) قدموا مذكرة للمحكمة الاتحادية لتفسير البند الثاني من المادة الثانية من قانون استبدال أعضاء مجلس النواب رقم ستة لسنة ٢٠٠٦، الذي يشير إلى كيفية تعويض المقعد الشاغر والآلية الأصولية التي يستند إليها وفق الدستور والقوانين النافذة ذات الصلة.

ويحدد القانون العراقي آلية شغل المقعد الشاغر بطريقة مفادها انه إذا كان المقعد الشاغر ضمن المقاعد التعويضية التي حددها القانون الانتخابي فيعوض من القائمة التعويضية للكيان السياسي المعني، أما إذا كان المقعد الشاغر ضمن مقاعد المحافظة التي حددها القانون الانتخابي فيعوض من الكتلة التي ينتمي إليها العضو المشمول بالاستبدال ضمن قائمة المحافظة وفي حالة استنفاذ أسماء المرشحين في محافظة ما فعلى الكيان المعني تقديم اسم مرشح آخر على أن يكون من بين من رشحهم ضمن القائمة الانتخابية في محافظة أخرى ومن الذين سبق للمفوضية أن صادقت على ترشيحهم، ، وفي حال كان المقعد الشاغر يخص امرأة فلا يشترط أن يحل محلها امرأة إلا إذا كان ذلك مؤثراً على الحد الأدنى لتمثيل النساء بالمجلس، أما إذا كان المقعد الشاغر، بحسب القانون، يخص كياناً سياسياً مكوناً من شخص واحد فيخصص المقعد إلى مرشح آخر من كيان سياسي آخر حصل على الحد الأدنى من عدد الأصوات المقرر الحصول عليها على المقعد.

وينص قانون استبدال أعضاء مجلس النواب العراقي، الذي صدر في ١٨ أيلول ٢٠٠٧، على أن عضوية النائب تنتهي عند تسلمه منصباً في رئاسة الدولة أو في مجلس الوزراء أو أي منصب حكومي آخر، وعند الوفاة أو في حال قبول الاستقالة أو الإقالة من مجلس النواب، أو صدور حكم قضائي بات بحق العضو بجناية وفقاً لأحكام الدستور، وفي حال الإصابة بمرض أو عوق أو عجز يمنع العضو من أداء مهامه في المجلس طيلة فترة الانعقاد ويثبت ذلك بالطرق الأصولية.

وكان مجلس النواب العراقي شهد خلال جلسته السابعة عشرة استبدال نواب بدلاً عن النواب الحاصلين على المناصب الوزارية.

النزاهة: ٣٧٪ من أسباب دفع الرشوة عرقلة إنجاز المعاملات

متابعة/ المدى

أصدرت هيئة النزاهة تقريرا بينت فيه أن وزارتي النفط والعدل ومؤسسة الشهداء الأكثر تعاطيا للرشوة في البلاد.

وأوضح مصدر مسؤول في الهيئة لوكالة أنباء الإعلام العراقي أن الاستبيان الذي أجرته الهيئة في شهر كانون الأول الماضي حول تعاطي الرشوة اظهر أن وزارتي النفط تعاطت بنسبة ٦,٨٪ والعدل بنسبة ٦,٣٢٪. وأن الاستبيان شمل ٣٠٦٠١ مواطن ٣٨٨ منهم ضمن دائرة بغداد والمحافظات عدا إقليم كردستان، مبينا أن ١١٩٤ مواطنا قالوا إنهم دفعوا الرشوة لإنجاز معاملاتهم أثناء استبيانهم.

وأضاف لقد بلغ عدد المستبينين منذ نيسان ٢٠٠٩ لغاية كانون الأول لعام ٢٠١٠ حوالي ٣٦٩٤٩٧ مواطنا، وبلغ عدد القائلين منهم بدفع الرشوة ٢٩٧٢٨ مواطنا بنسبة ٨,٠٥٪، وذكر ٢٥٩٩٠ منهم أسبابا لدفعهم الرشوة. وأشارت الهيئة في تقريرها "ثبت ما نسبته ٢١,٩٦٪ أن سبب دفع الرشوة هو طلب الموظف، في حين ثبت ما نسبته ٣٧,٣٩٪ بأن السبب هو قيام الدائرة بعرقلة المعاملة أو تأخيرها، وذكر ٦,٠٧٪ منهم بأن السبب هو انجاز معاملة غير أصولية في حين ذكر ٣٣,٩٥٪ منهم، بحسب هيئة النزاهة، بأن السبب "رغبتهم بالإسراع في انجاز المعاملة المطلوبة".

واظهر الاستبيان أن دوائر القطاع العام في محافظات ذي قار بنسبة ٩,٢٪ وبابل بنسبة ٩,٠٨٪ والنجف بنسبة ٨,٤٣ ٪ هي أكثر الدوائر وفقا للمحافظات تعاطيا للرشوة في الشهر المذكور. مؤكدة أن ٣٩,٤٧٪ من المستبينين من مراجعي الدائرة المذكورة دفعوا الرشوة فيها، في حين جاءت مديرية التسجيل العقاري في النجف بنسبة ٣٤,٠٢٪ في المرتبة الثانية، تلتها دائرة الضريبة في صلاح الدين بنسبة ٣٠٪.

الغضبان يتوقع ارتفاع الإنتاج إلى ثمانية ملايين برميل يوميا

ضعف البنى التحتية يهدد شركات النفط الأجنبية

متابعة/ المدى

تواجه شركات النفط الأجنبية العاملة بالعراق تحديا حقيقيا يتمثل في ضعف البنية الأساسية وتناقص الاحتياطيات مما سيجعل من الصعب عليها مواصلة السير بتلك الخطى التي جعلتها تنتج حتى الآن بكميات أكبر مما كان مقررا.

فإنتاج عملاق النفط بي.بي وشركة إيني الإيطالية زاد عن مستوى العشرة في المئة الذي يتيح لهما تعويض التكلفة وذلك في وقت أقصر مما كان متوقعا. لكن على الجانب الآخر حد العراق من طموحاته المتعلقة بالطاقة الإنتاجية.

وبدأ المسؤولون يتحدثون عن ثمانية ملايين برميل يوميا كهدف لسلسلة صفقات منحت لشركات نفط عالمية عام ٢٠٠٩ انخفاضا من ١٢ مليون برميل يوميا كانوا يروجون لها من قبل وكانت ستضع العراق في مستوى يضاهي السعودية عملاق التصدير.

وقال صامويل سيزوك من شركة آي.اتش.اس إنرجي "الجزء السهل هو دائما رفع الإنتاج سريعا في المراحل الأولى وهو أمر لا يرتبط فعليا بأي شيء."

وأضاف "الآن بدأنا نتحرك باتجاه المرحلة الثانية بزيادة مناسبة في طاقة الإنتاج يصعب استمرارها. العمل الصعب يبدأ الآن إلى حد ما." ولبلوغ هدف إنتاج العشرة في المئة المبدئي المنصوص عليه في عقود التطوير التي وقعتها بغداد حفرت شركات النفط عددا قليلا من الآبار ورممت آبارا قائمة ومدت خطوط أنابيب صغيرة وأصلحت البنية التحتية العتيقة.

ويقول العراق إن التقدم الذي حدث حتى الآن يتمثل في رفع الإنتاج إلى ٢,٧ مليون برميل يوميا وهو أعلى مستوى في عقدين.

وجاءت زيادة الإنتاج أساسا من حقل الرميلة الذي تطوره بي.بي وحقل الزبير الذي تعكف إيني على تطويره.

ولبلوغ المستوى التالي من الإنتاج والحفاظ عليه لسنوات يتعين على الشركات وعلى العراق استثمار مليارات الدولارات على تحسين البنية التحتية وإقامة صهاريج تخزين ومرافئ تصدير ومد خطوط أنابيب.

ومن بين المشروعات الحيوية إقامة نظام حقن بالماء للمساعدة في زيادة الكمية التي يمكن ضخها من الحقول الجنوبية والتغلب على معدلات التناقص السريع في الإنتاج.

وستقود المشروع شركة إكسون موبيل الأمريكية العملاقة وقد تتجاوز تكاليفه عشرة مليارات دولار.

وستوفر شركات نفط التمويل المبدئي وسيتعين على العراق سداد التكلفة من إيراداته النفطية في مرحلة لاحقة.

وبالإضافة إلى ذلك يحتاج العراق لسبيل يتيح له تصدير النفط الزائد عن الحاجة. فمرافئه البحرية تعمل بالفعل بأقصى طاقتها ناهيك عن تداعيها كما أن خط الأنابيب الواصل إلى تركيا يعاني مشاكل فنية متكررة وكثيرا ما يتعرض لهجمات تخريبية.

ومن ناحية أخرى تحتاج الحكومة التي تتوقع عجزا قدره ١١,٩٩ مليار دولار في موازنة ٢٠١١ لملايين الدولارات لإعادة البناء بعد سنوات الحرب وضعف الاستثمار.

وسيكون الارتفاع الحالي في أسعار النفط والذي أخذ السوق لآفاق تتجاوز ٩٠ دولارا للبرميل عاملا مساعدا.

لكن رعد القادري من شركة بي.اف.سي إنرجي قال "المشكلة لا تتمثل بالضرورة في المال... السؤال الأهم هو هل سيمكن جعل البنية الأساسية أكثر كفاءة."

وأضاف "إنها مسألة حكم رشيد وسياسة رشيدة في نهاية المطاف."

والمرة السابقة التي تمكن فيها العراق الذي يملك بعضا من أضخم احتياطيات النفط في العالم من رفع الإنتاج النفطي إلى ثلاثة ملايين برميل يوميا كانت في أواخر الثمانينيات قبل أن يغزو الكويت في خطوة أدت إلى رد عسكري أمريكي وعقوبات معرقلة.

وفي استطلاع للرأي أجرته رويترز في تشرين الأول توقع محللون أن يزيد إنتاج العراق من النفط الخام إلى ٢,٨ مليون برميل يوميا بحلول نهاية ٢٠١١ وإلى ٤,٦ مليون برميل يوميا فقط بحلول ٢٠١٥ .

ويجعل معدل الإنتاج هذا بلوغ مستوى ١٢ مليون برميل يوميا خلال ست أو سبع سنوات كما كان مستهدفا من قبل أمرا بعيد المنال.

وفي تشرين الثاني الماضي قال ثامر غضبان وهو مستشار كبير لرئيس الوزراء نوري المالكي لشؤون النفط إن الإنتاج يمكن أن يزيد إلى ثمانية ملايين برميل يوميا بحلول ٢٠١٧ .

ومنذ ذلك الحين أدلى آخرون بتصريحات مماثلة. وقال محللون إن وضع هدف يتسم بقدر أكبر من الواقعية قد يكون ذا دافع سياسي في جانب منه وقد يساعد على تهدئة أي توتر قد ينشب مع أعضاء آخرين بمنظمة البلدان المصدرة للبترول (أوبك).

وقال سيزوك من شركة آي.اتش.اس "أعتقد أن الأرقام المبدئية تبددت. ١٢ مليون برميل يوميا خلال سبع سنوات له دافع سياسي. فالانتخابات على الأبواب."

والعراق هو البلد الوحيد المستثنى من قيود الإنتاج وفق نظام الحصص في أوبك.

وفي نهاية المطاف سيكون هناك هدف محدد إذ ينظر لمطامح العراق فيما يتعلق بإنتاج النفط على أنها أعلى من الواقع.

وفي العام الماضي توقع وزير النفط السابق حسين الشهرستاني سقف إنتاج للعراق داخل منظمة أوبك لا يقل عن ذلك المخصص للسعودية أكثر أعضاء المنظمة نفوذا.

وقال عصام الجلبي وزير النفط الأسبق "أعضاء منظمة أوبك لديهم الدراية الكافية بأن العراق يبالغ في تقديراته لما سيصل إليه من إنتاج في المستقبل وأنا اعتقد أن العراق سيفهم في النهاية أن الوصول إلى معدلات إنتاج عالية هو أمر مستحيل تحقيقه."

وأضاف "إن الوصول إلى تحقيق هدف إنتاج ١٢ مليون برميل باليوم هو أمر مستحيل. أين هي منشآت حقن الماء؟ أين خزانات النفط الضخمة؟ أين هي أنابيب التصدير الكافية؟ على العراق أن يوفر الأجوبة الكافية لكل تلك التساؤلات وعندها فقط يستطيع الحديث عن زيادة إنتاجه إلى معدلات عالية".

شغل الوزارات المتبقية في عشرة أيام

متابعة/ المدى

أكدت النائبة عن القائمة العراقية التي يتزعمها إياد علاوي، أمس الخميس، أن العشرة أيام المقبلة ستشهد حسم شغل الوزارات المتبقية التي لم تحسم بعد، بما فيها الوزارات الأمنية الثلاث.

وقالت ناهدة الدايني، لوكالة كردستان للأنباء إن "مطلع الأسبوع المقبل سيشهد لقاءً مرتقباً بين رئيس الحكومة نوري المالكي، ورئيس القائمة العراقية إياد علاوي، من اجل حسم تسمية الوزارات المتبقية و بضمنها الأمنية"، مبينة أن "العشرة أيام المقبلة ستشهد تسمية شغل المناصب الوزارية".

وأوضحت الدايني انه "بحسب المعلومات المتوفرة، فان المالكي لن يقوم بتقديم التشكيلة المتبقية من الوزارات، ما لم يحسم أمر الوزارات الأمنية لتكون ضمن التشكيلة الوزارية"، مشيرة إلى أن "القائمة العراقية تؤيد هذه الخطوة".

وأضافت أن "تسمية الوزارات الأمنية، تأتي في مقدمة الوزارات التي لم يتم حسمها بشكل نهائي، بضمنها التي تدار بالوكالة"، لافتة إلى أن "الأسماء السابقة التي طرحت لشغل الوزارات الأمنية كانت غير مهنية".

وتابعت بالقول أن "الاتفاق المبرم بين الكتل السياسية، يتمثل باحتساب هذه الوزارات خارج نظام النقاط، وان يكون وزراؤها مستقلين، وعلى هذا الأساس رُفضت الأسماء السابقة وتم تقديم أسماء جديدة".

وأعلنت القائمة العراقية، يوم أول من أمس، أن رئيس الوزراء نوري المالكي، لم يبلغهم بأي اعتراض على مرشحهم فلاح النقيب لشغل منصب وزير الدفاع.

وتم الاتفاق على تقاسم وزارتي الدفاع والداخلية بين ائتلاف العراقية والتحالف الوطني بينما يطالب الكرد بمنحهم منصبا امنيا وفق استحقاقهم الانتخابي والقومي.

من جانبه، أكد القيادي في كتلة الأحرار التابعة للتيار الصدري والنائب عن التحالف الوطني رافع عبد الجبار أن الأسبوع المقبل سيشهد تقديم التيار مرشحيه للوزارات التي حصل عليها.

وقال عبد الجبار للوكالة الإخبارية للأنباء إن" لدى التيار الصدري عدد من المرشحين لوزارة التخطيط التي حسمت لنا، وكذلك للوزارات الأخرى، كما أن عدداً من الشخصيات المستقلين رشحوا أنفسهم أيضا من ضمن حصتنا، مبينا أن الهيئة السياسية للتيار هي التي ستحسم المرشحين، والأسبوع المقبل سيقدم التيار مرشحيه للوزارات التي حصل عليها، ولم يسم مرشحيها حتى الآن".

وكان القيادي في كتلة الأحرار التابعة للتيار الصدري والنائب عن التحالف الوطني حسن الجبوري، قال في وقت سابق: إن التيار الصدري ما زال متمسكاً بان تتولى شخصيات مستقلة بمعنى حقيقي، الحقائب الأمنية، مشيراً إلى أن التيار الصدري بصدد تسمية مرشح وزارة التخطيط، نافيا في الوقت نفسه بقاء وزيرها الحالي علي بابان أو تسمية الجلبي لقيادتها.

رئيس مجلس الادارة رئيس التحرير
فخري كريم
المدير العام: غادة العاملي
مدير التحرير التنفيذي: عامر القيسي
مدير تحرير الملاحق: علي حسين
مدير التحرير الاداري: نزار عبدالستار
مدير التحرير الثقافي: علاء المفرجي
سكرتير التحرير الفني: ماجد الماجدي
المدير الفني: خالد خضير

جريدة سياسية يومية تصدر عن مؤسسة المدى للإعلام والثقافة والفنون

بغداد. شارع أبو نواس - محلة ١٠٢ - زقاق ١٣ بناء ١٤١ هاتف: ٧١٧٨٨٥٩ . ٧١٧٧٩٨٥
كردستان. أربيل. شارع برايتي دمشق. شارع كرجية حداد ص.ب:٨٢٧٢ أو ٧٣٦٦ هاتف: ٢٣٢٢٧٥ - ٢٣٢٢٢٧٦
فاكس:٢٣٢٢٢٨٩ بيروت. الحمرا.شارع ليون بناية منصور. الطابق الاول تليفاكس: ٧٥٢٦١٦ . ٧٥٢٦١٧
التوزيع: وكالة المدى للتوزيع مكاتبنا: بغداد/ كردستان/ دمشق/ بيروت/ القاهرة/ قبرص

AL - MADA
General Political Daily
Issued by : Al - Mada Establishment for Mass Media. culture & Art

طبعت بمطابع مؤسسة المدى للاعلام والثقافة والفنون